### مناقشته اليوم تتطلب تصويتا وقرارا من المجلس

# الغانم: إدراج استجواب الخرافي بجلسة 20 الجاري

تقدم النائبان رياض العدساني وعادل الدمخي أمس بصحيفة استجوابهما إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي متضمنة محورا واحدا حول التجاوزات المتعلقة باختصاصات الوزير.

وأكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم تسلمه الاستجواب وقال في تصريح للصحافيين أن الاستجواب سيدرج على جدول اعمال أول جلسة تالية والمقررة في 20 مارس، واضاف انه في حال رغب الوزير في تأجيل المناقشة بعد يوم 20 مارس فيجب أن يوافق المجلس على طلبه.

وأضاف « أن الاستجواب لن يكون مدرجا على جلسة اليوم ولكن إذا رغب الوزير المستجوب في ادراجه فيجب أن يوافق المجلس على فتح بند ما يستجد من أعمال ليتسنى مناقشة الاستجواب اليوم.

من جانبه قال النائب المستجوب رياض العدساني من مؤتمره : اكثر من 20 نائبا اكدوا لي انهم غير راضين عن توزير عادل الخرافي والذي كان يفترض ان يكون محايدا.

وتابع العدساني: الوزير الخرافي هو المساءل عما يتعرض له الشعب الكويتي من اجراءات مخالفة للدستور على مختلف الاصعدة.

بدوره قال النائب المستجوب عادل الدمخي : تقدمنا باستجواب الخرافي وهو مستحق ويتطرق الى اصل تعيينه وزيرا ودوره الحقيقي، واضاف الدمخي : انصح الوزير الخرافي ان لا يواجه الاستجواب لأننا سنتكلم في مصداقيته.

وأهم ماجاء في صحيفة الاستجواب : كان على الوزير الخرافي الأخذ بعين الاعتبار تقارير الجهات الرقابية كونها جزءا أصيلا من اختصاصه ولا يستقيم الأمر إلا بالتعاون بين السلطتين في تحقيق مصلحة العامة وتفعيل دور كل وزير على حسب اختصاصه ومهامه ولا يجوز التنازل عنها، و سوء تنسيق وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وتخليه عن مسؤولياته أدى إلى العجز الإداري ووقوعه بالأخطاء والمخالفات. والخرافي تخلى عن أهم اختصاصاته ومنها إعداد أسس وأساليب التعاون بين الحكومة وبين المجلس بالمسائل التي يختص بها المجلس واقتراح تطويرها ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء بشأنها وفقا لمقتضيات إرساء النظام الديمقراطي السليم إلتزاما بنصوص الدستور وروحه والأعراف البرلمانية.

الغانم يصرح للصحافيين

وقال النائبان في صحيفة الاستجواب : لن نتهاون في محاسبة السلطة التنفيذية والارتكاز إلى أسس موضوعية توضح تجاوزات الوزير المستجوب الذي قام بها من مخالفات وتقصير حول الموضوعات والوقائع في حدود صلاحياته واختصاصاته.

وجاء في الاستجواب : لن نتوانى بمحاسبة الوزير المعني وتفعيل الأدوات الدستورية لتصحيح المسار والاعوجاج والتخبط السياسي والتجاوزات، بالإضافة إلى الممارسات التي مارسها الوزير المستجوب مخالفة للدستور وقوانين الدولة والسياسة التي اتبعها شابها الغموض ولا تتسم بالفعالية ولم يلتزم في تفعيل إختصاصه بالمرسوم رقم (53) لسنة 1998 في شأن اختصاصات وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.

وقد تخلى عن أهم اختصاصاته ومنها إعداد أسس ووسائل وأساليب التعاون بين الحكومة وبين مجلس الأمة وأيضا حتى لو حاول الوزير المعني التنصل والتنازل عن أحد اختصاصاته إلا هذا لا يعفيه من التنسيق مع جهاز متابعة الأداء الحكومي كون الجهاز قد اجتمع مع لجنة الميزانيات والحساب الختامي بمجلس الأمة حول تقارير الجهات الرقابية ومن ضمن مهام وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة حسب المادة الثانية بند (6) من مرسوم اختصاصه والذي ينص البند « متابعة ما يدور في جلسات مجلس الأمة ولجانه من آراء واقتراحات لمناقشتها مع الوزراء المختصين».

ونؤكد أن سوء تنسيق وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وتخليه عن مسؤولياته أدى إلى العجز الإداري ووقوعه بالأخطاء والمخالفات ووجود تنام ملحوظ في تسجيل الأجهزة الرقابية ملاحظات ومخالفات على الجهات الحكومية إلا أن الوزير المستجوب لم يقم بدوره المطلوب فإن تلك الممارسات تعد مخالفة للدستور وقانونين الدولة والتجاهل والتسويف ومحاولة التضليل بالإضافة إلى أن الأمر لم يقف عند هذا الحد ولكن إجراءات الوزير والمخالفات التي ارتكبها في المماطلة بالرد على الأسئلة البرلمانية.

وقد أفاد الوزير بأن خطة مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عن السنوات الخمس السابقة ونسبة الإنجاز بها فقد قام المكتب بوضع خطة استراتيجية عن الأعوام (2014/2019) اشتملت على أهداف استراتيجية لدعم وتعزيز أسس وآليات تعاون بين الحكومة ومجلس الأمة والارتقاء بالبحوث والدراسات لدعم القرار الحكومي وكل ما ذكر عبارة عن كلام إنشائي للاستهلاك الإعلامي لم يكن له أثر على الاطلاق.

وبمقارنة حجم المهام للوزراء كافة والمسؤوليات التي تقع على عاتقهم مقارنة بحجم مسؤوليات وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة نجد انه لا يندرج تحته أي جهات أو هيئات أو مؤسسات أو إدارات حكومية، كباقي الوزراء، وعلى قلة المهام التي تحت مسؤولية الوزير المستجوب إلا أنه خالف الدستور وقوانين الدولة وهذه الخطوات التي اتخذها الوزير توتر العلاقة بين السلطتين ولا تحقق أساليب التعاون بينهما.

الوزير المستجوب لم يكن له دور في القوانين وخاصة قانون تعارض المصالح إذ نؤكد أهمية وجود القانون والذي يحد من الانحرافات السياسية والمالية وهناك توافق بين السلطتين في اقراره حيث إن القانون يعمل على سد الفراغ التشريعي.

دور الوزير المتواضع والشبة المعدوم وأحيانا لا يكون له دور على الإطلاق في تفعيل المواد والبنود المشار إليها (مرسوم اختصاصه). وعلى سبيل الاستشهاد حينما كلف مجلس الأمة الحكومة بإعداد تقرير شامل وخطة بشأن معالجة ما ورد في رسالة واردة عن البيانات المالية للدولة. وحساب العهد قفز من 3.8 مليارات دينار إلى 5.8 مليارات دينار بعام 2017 وهذا يبين عدم جدية الحكومة في تسوية الحساب ومعالجة الخلل، و رصيد حساب الديون المستحقة للحكومة والبالغ 1،344.8 مليون دينار.

إن دولة الكويت بدأت مرحلة الاقتراض الفعلي لتمويل النقص الحاصل في الاحتياطي العام الذي يمول بدوره عجز الميزانية السنوية وقد تم إصدار سندات دين ثنائية الشريحة بقيمة 8 مليارات دولار في أسواق الدين الدولية يتضمن شريحتين تبلغ قيمة الأولى 3،5 مليارات دولار وتستحق في عام 2022 وتبلغ قيمة الثانية 4،5 مليارات دولار وتستحق في عام 2027 علما بأن الودائع الحكومية لدى البنك الكويت المركزي 9،246.1 مليارات دينار كويتي.

صفقة التوزير

إن غياب دور التنسيق والاجتهادات الشخصية المخالفة للدستور جعلا لا مجال للشك في تقاعس مسؤولياته وهذا أضعف من ثقتنا بالوزير ذاته وخاصة أن هناك شكوكا وشبهات بمصداقيته وعلى سبيل الاستشهاد أنه أصدر بيانا بعد انسحابه من الترشح خلال فترة الانتخابات الأخيرة (مجلس 2016) وقال فيه: «إن رغبتي في الانسحاب جاءت بعد تفكير عميق، ولأسباب شخصية شرحت ظروفها للخاصة ليس من بينها ما تحاول بها الأدوات التي تقصد تأويل الأمور وتحملها على غير محملها وحقيقتها، وهذا كلام عار تماما عن الصحة ومخالف للواقع وأنفيه جملة وتفصيلا وبرغم تفاهة هذه الاشاعات إلا انني مضطر للرد عليها ونفيها، إكراما لمحبي ولكل من آمن بطرحي فمثل هذه الاقاويل سبل لتقويض وحدة المجتمع وتشتيت كلمته واحداث الفتنة والوقيعة» (جزء من البيان).

نأخذ بالاعتبار هذا البيان إما عدم مصداقية أو صفقة انتخابية ما فرض هذا الواقع السيئ على مجلس الأمة ويضعف علاقة السلطتين ولكن محاسبتنا قائمة على أسباب موضوعية في مخالفات وتجاوزات الوزير خلال توليه الوزارة ومحاسبة مسؤولي الحكومة على الأداء والقيام بواجباتهم ما يتطلب منا تصحيح هذا المسار وعدم استمرار الاعوجاج في سياسة الوزير وكيفية تعامله مع القضايا وعدم حرصه في متابعة التوصيات والاقتراحات والملاحظات التي يبديها مجلس الأمة ويفترض به أن يكون حلقة الوصل بين المجلس والحكومة في المتابعة وتعزيز العلاقة وتوطيدها، ولكنه سار بعكس هذا الاتجاه تماما فلا يجوز التعامل بمزاجية أو التعسف ومخالفة اللوائح والمواد الدستورية وعدم الالتزام في اختصاصه ومهامه ومسؤولياته، فهذه التجاوزات غير مقبولة ويتطلب منا محاسبة الوزير وتفعيل الأدوات الدستورية التي اتاحها لنا الدستور.

الدمخي والعدساني خلال توجههما لتقديم الاستجواب (تصوير: محمد صابر)

وقد استمر الوزير في المخالفات الدستورية وذلك باعتماد رد الحكومة على التقرير الخامس والعشرين للجنة الشؤون الداخلية والدفاع (اقتراح برغبة) حول تشكيل دورت لضباط الصف الجامعين العاملين في وزارة الدفاع لإلحاقهم بدورة الترقية إلى رتبة ملازم بتاريخ 10 يناير 2018 باسم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع السابق بدلا من نائب أول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الحالي، وهذا الإجراء غير المسؤول الذي اتخذه الوزير مخالف للدستور وقوانين الدولة ما جعل الاقتراح برغبة والمقدم من مجموعة نواب قابلا للطعن دستوريا وكذلك لم يلتزم الوزير في مرسوم اختصاصه من المادة الثانية بند (7) «عرض الاقتراحات برغبة التي تقدم إلى مجلس الأمة في المسائل التي يختص بها، على مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تمهيدا لإبداء وجهة نظر الحكومة فيها ومتابعة ما يتخذ في شأنها بعد إقرارها من المجلس سواء بتنفيذها أو بيان أسباب تعذر الأخذ بها».